التريند

قد يقودك إلى المحاكمة!

the regional center
for Rights & liberties
المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

التريند

قد يقودك إلى المحاكمة!

إعداد:

الوحدة البحثية بالمركز الإقليمي للحقوق والحريات

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بالمركز الإقليمي للحقوق والحريات

الناشر:

المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

www.rc-rl.org

the regional center for Rights & liberties

المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتوى

أولا: الملخص التنفيذي

ثانيا: المقدمة

ثالثا: كيف أثرت مواقع التواصل الاجتماعي على القانون.. من البلاغ الرسمي وحتى البلاغ الإلكتروني

- قانون الإجراءات الجنائية وآلية تقديم البلاغ في حالة وقوع جريمة
- الرقابة على المجتمع والتحول للبلاغات الإلكترونية

رابعا: وحدة الرصد والتحليل.. المحطة الثانية في الطريق للمحكمة

- إنشاء إدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي وأهدافها
- وحدة الرصد والتحليل. واختصاصاتها
- تحركات إيجابية لوحدة الرصد والتحليل
- كيف تحولت وحدة الرصد والتحليل لرقيب على أخلاق المواطنين

خامسا: مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي خلف القضبان

- حنين حسام.. براءة واحدة لا تكفي
- سما المصري
- منة عبد العزيز.. ناجية ومتهمة

سادسا: خاتمة وتوصيات

أولا: الملخص التنفيذي

يسعى صناع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي مثل «تيك توك»، «لايكي»، و»يوتيوب» لجذب المشاهدين وزيادة تداول المحتوى الذي يقدمونه والتفاعل معه، لتحقيق الشهرة والربح من الإنترنت، ولكن دخولهم «التريند» أصبح طريقا للسجن أيضا، وهو ما يمثل تعديا على المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٦٥ من الدستور المصري.

كثافة تداول المحتوى الذي قدمه عدد من صناع المحتوى على الإنترنت، ومطالبات بعض مستخدمي تلك المواقع بمحاكمتهم لاختلافهم في الأفكار، والدور الذي قامت به وحدة الرصد والتحليل التابعة للنيابة العامة، دفع ببعض صناع المحتوى للسجن، ومنهم حنين حسام، مودة الأدهم، سما المصري، والمصور عبدالله جمعة، وغيرهم.

تناقش هذه الورقة تغول قطاع من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي على من يخالفونهم في الآراء والأفكار وطرق التعبير عنها، والدور الذي مارسته النيابة العامة في دعم التوجه لمراقبة المواطنين بعضهم البعض، ومواجهة اختلافات الرأي بالبلاغات الإلكترونية والتي قد تصل بضحاياها للسجن.

كما تتناول آلية تقديم البلاغات في حالة وقوع الجرائم وفقا لقانون الإجراءات الجنائية، فوقوع ضرر والتقدم بشكوى من المتضرر أو من ينوب عنه هي آلية الإبلاغ القانونية، ولكن الدور الذي قررت النيابة القيام به في الرقابة على المجتمع وبروز قطاع من مستخدمي التواصل الاجتماعي يدعم هذا التوجه منح التعليقات والمطالبات على صفحة النيابة العامة على موقع فيسبوك قوة البلاغ القانوني.

تتبعت الورقة إنشاء وحدة الرصد والتوجيه التابعة لإدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي التي أنشأتها النيابة العامة في نوفمبر ٢٠١٩، والهدف من إنشاء الإدارة ووحداتها واختصاصات وحدة الرصد والتحليل، كما تضمنت تحليل بيانات النيابة العامة كافة التي تضمنت دورا للوحدة منذ إنشائها وحتى نهاية مايو ٢٠٢١.

قامت وحدة الرصد والتحليل بدور إيجابي في رصد عدد من الجرائم، ومنها قضية هتك عرض طفلة المعادي، وقضية أحمد بسام زكي، ولكنها في المقابل قامت بدور سلبي في الرقابة على أخلاق المجتمع والتضييق على حرية الرأي والتعبير والإبداع عبر تقاريرها عن بعض المواطنين وصانعات المحتوى، والتي تم الاستناد إليها للتحقيق والإحالة للمحاكمة.

وتشير الورقة لقضايا عدد من صناع المحتوى، والتي انتهت بحبس وتغريم بعضهم مع استمرار محاكمة آخرين، للتأكيد على تحول خلافات الرأي وطرق التعبير وقضايا «التريند» لطريق للمحاكمة والسجن، ومنها قضايا حنين حسام، وسما المصري، وأشرف حمدي، ومنة عبدالعزيز.

تخلص الورقة لمجموعة من التوصيات التي تستهدف تعزيز احترام الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الاختلاف مع محتوى ما دون أن يكون سبيلا لمحاكمة وسجن صاحبه، واحترام الحق في الخصوصية، وعدم استخدام نصوص قانونية مطاطة لملاحقة صناع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي.

ثانيا: مقدمة

تحول صناع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي لمتهمون محتملون باتهامات فضفاضة، أبرزها مخالفة «قيم الأسرة المصرية» والتي تركتها المادة ٢٥ من قانون مكافحة جرائم المعلومات بلا تعريف واضح، لتبدأ موجة «محاكمات الترند»، والتي طالت عدد من صناع المحتوى، بسبب دعوات بعض مستخدمي تلك المواقع لمحاكمتهم.

شجعت النيابة العامة، مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي على مراقبة سلوك بعضهم البعض، وأصبح التقدم بطلبات للتحقيق مع صناع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي عبر صفحة النيابة أو التعليقات التي ترصدها وحدة الرصد والتحليل، يعامل معاملة البلاغ الرسمي، ويتم إحالة ضحايا حملات التفتيش عن الأخلاق للمحاكمات والتشهير بهم واختراق خصوصياتهم، بل والحكم بسجنهم وتغريمهم أيضا، وهو ما يخالف المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اكتسب قطاع من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي قوة إضافية في التغول على حقوق وحريات المواطنين وصناع المحتوى الذين يختلفون مع أفكارهم وطرقهم في التعبير بعد الملاحقة القانونية لعدد من صناع المحتوى، وأصبح شائعا أن تكتب النيابة العامة في بياناتها، أنها بدأت تحقيقاتها بسبب التفاعل الواسع لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وورود مطالبات لحسابها الرسمي على موقع فيسبوك للتحقيق، وهو ما تكرر في معظم قضايا صناع المحتوى.

وارتبطت الحملات الموجهة لصناع المحتوى على الإنترنت بنشاط وحدة الرصد والتحليل، والتي لم تلتزم بالدور المنوط بها في متابعة ما ينشر عن النيابة العامة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحولت لممارسة الرقابة على مستخدمي الانترنت، ودفعت تقاريرها بعضهم نحو المحاكمة.

اللافت أن قطاع آخر من المجتمع لم يمنح تأييده لحملات الضبط الأخلاقية، فالمجتمع المصري مجتمع متنوع ثقافيا وفكريا واجتماعيا، فلا يمكن بحال أن يقر الجميع بنفس القيم والأخلاق، ولا أن يكون هذا الاختلاف سبيلا للسجن.

ثالثا: كيف أثرت مواقع التواصل الاجتماعي على القانون.. من البلاغ الرسمي وحتى البلاغ الإلكتروني

هناك إجراءات قانونية محددة يجب اتباعها لتقديم بلاغ في حالات وقوع الجرائم، ولكن سعي النيابة العامة للقيام بمراقبة وضبط أخلاق المواطنين، وبروز قطاع من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي كقوة محركة ومتسقة مع توجه النيابة، أسفر عن تغييرات في تلك الإجراءات.

أصبحت مطالبة مجموعة من المواطنين للنيابة العامة، عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي، أحد أسباب تحريك التحقيقات بشأن واقعة ما، وهو ما أعلنته النيابة في بيانات متعددة لها بشأن التحقيق في عدد من القضايا التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بينها التحقيق مع حنين حسام، وسما المصري، وغيرهم.

- ## قانون الإجراءات الجنائية وآلية تقديم البلاغات في حالة وقوع جريمة

يحدد الفصل الأول لقانون الإجراءات الجنائية المصرية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، آلية تقديم البلاغات والشكاوى في حالة وقوع جريمة.

ويؤكد القانون أن النيابة العامة هي المختصة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها، ولا يجوز أن ترفع الدعوى دون شكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه أو وكيله للنيابة، كما لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق إلا بعد تقديم هذه الشكوى.

ويتناول الباب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية دور مسؤولي الضبط القضائي في البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق، ويلزم القانون مأموري الضبط القضائي بقبول الشكاوى والتبليغات التي تردهم بشأن الجرائم وتحويلها للنيابة العامة.

وتمنح المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، كل من يدعي حدوث ضرر له من الجريمة الحق في أن يقيم نفسه مدعيا بالحقوق المدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة.

- ## الرقابة على المجتمع والتحول إلى البلاغ الإلكتروني

يعد التحول إلى الخدمات الإلكترونية ميزة كبرى لتيسير حياة المواطنين، وتعاظمت أهميته مع انتشار وباء كوفيد ١٩، وضرورة التباعد الاجتماعي، ولكن الملاحظ أنه مع تفعيل خدمات الإبلاغ الإلكتروني تصاعدت أيضا الرقابة على الحقوق الرقمية للمواطنين، والحق في حرية الإبداع والتعبير عن الرأي، وبرزت قضايا ذات طابع جديد يمكن تسميتها «محاكمات الترند».

أصدرت النيابة العامة، بيانا يتحدث عن حدود مصر الرابعة والتي تؤدي لتغييرات جذرية في سياسات التشريع والضبطيات الإدارية والقضائية، مضيفة أن الحدود الجديدة السيبرانية تحتاج لردع واحتراز تام لحراستها، وذلك بعد موجة من الملاحقات بحق صانعات المحتوى المدفوعة بالبلاغات الإلكترونية.

تبدأ المحطة الأولى من محاكمات «الترينـد» عادة، بمقطع فيديو يحقق انتشارا كبيرا، وتبدأ معه بعض الانتقادات لأفكار أو طريقة أداء صاحب المحتوى، وينتقل بعدها الأمر من ساحة مواقع التواصل الاجتماعي لتقارير وحدة الرصد والتحليل، ومنها لساحات النيابات والمحاكم، وصولا للسجون.

مع بدء انتشار فيروس كورونا، اعتمدت النيابة استخدام نموذج «Google form» لتقديم البلاغات لها، وخصصت رقما عبر تطبيق «واتس اب» للتفاعل مع المبلغين، ورغم أن الشكوى يجب أن يكون متعلقة بوقوع ضرر على المبلغ، فإن مديرو صفحة النيابة العامة على موقع فيسبوك، كانوا يردون على تعليقات المستخدمين المطالبين بالتحقيق مع صناع المحتوى برابط الشكاوى، في دعوى للإبلاغ عنهم دون أن يسببوا ضررا فعليا للمبلغين، لتصبح منظومة الشكاوى الإلكترونية من بين أسباب ملاحقة صناع المحتوى.

في سبتمبر من العام الماضي أطلق المستشار حمادة الصاوي، النائب العام، خدمةَ «منظومة العرائض الإلكترونية الموحدة للنائب العام» عبر الموقع الرسمي للنيابة العامة، وقال في بيان صادر عن مكتبه، إن هذه الخطوة تأتي في إطار تفعيل سياسة التحول الرقمي بالنيابة العامة وميكنة أعمالها، وتتيح هذه الخدمة لأصحاب الشأن أو وكلائهم من داخل أو خارج مصر، تقديم العرائض والشكاوى للمكتب الفني للنائب العام، مع إرفاق المستندات والبيانات عبر الموقع دون الحاجة للتوجه لمكتب النائب العام أو أي من النيابات.

رابعا: وحدة الرصد والتحليل.. المحطة الثانية في الطريق إلى المحكمة

وحدة الرصد والتحليل، هي واحدة من ثلاث وحدات ضمتها إدارة البيان والتوجيه، التي أنشأها النائب العام، في نهايات عام ٢٠١٩، ورغم دورها في رصد عدد من الجرائم التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، فهي أيضا المحطة الثانية في تحويل أصحاب «قضايا الترند» للتحقيق والمحاكمة الجنائية والتي أسفرت عن حبس وتغريم بعضهم واستمرار محاكمة آخرين.

- إنشاء إدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي

أصدر المستشار حمادة الصاوي، النائب العام، في نوفمبر من العام ٢٠١٩، قرار رقم ٢٣٧٦ لسنة ٢٠١٩، بإنشاء إدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي، وتضم الإدارة ثلاث وحدات رئيسية، وهي:

- وحدة التواصل مع وسائل الإعلام
- وحدة الإعلام الإلكتروني والتواصل الاجتماعي
- وحدة الرصد والتحليل

- حدد قرار إنشاء إدارة البيان والتوجيه، ٧ أهداف للإدارة، وهي:

- إنشاء وتوثيق وتطوير صفحات وحسابات النيابة على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تحقيق التواصل الفعال بين النيابة العامة والمواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة، لتوضيح الحقائق للرأي العام ودحض الأخبار والبيانات والشائعات الكاذبة حول ما تباشره النيابة العامة من اختصاصات، في إطار من الشفافية والمصداقية، وتعمل على التوجيه الاجتماعي لتوقي أسباب الجرائم وتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي بما فيه صالح المجتمع.
- تعريف المواطنين بواجباتهم وحقوقهم القانونية المتعلقة باختصاصات النيابة العامة والإجراءات المنظمة للتعامل معها.
- الإعلان عما تقوم به النيابة العامة من إجراءات وما تتخذه من قرارات متعلقة باختصاصاتها.
- تقديم الدعم الإعلامي اللازم كلما اقتضته ضرورة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة.

- رصد وتحليل المضمون الإعلامي اليومي، لدعم الإدارة في اتخاذ قراراتها.

إبداء الرأي -في ضوء الرصد والتحليل-في القضايا التي تستوجب إعداد مرافعات فيها من النيابة العامة، وتقديم الدعم اللازم لأداء المرافعات لدورها المنشود.

كما حدد قرار النائب العام، بإنشاء إدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي اختصاصات الوحدات الثلاث التابعة للإدارة، وكانت الأبرز دورا سواء في رصد جرائم تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو في التأثير سلبا على الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية المحتوى الرقمي والإبداعي، والرقابة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، هي وحدة الرصد والتحليل، وكانت اختصاصات الوحدة:

- رصد كافة ما ينشر فى وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ويتعلق بالنيابة العامة.
- رصد وتحليل التعليقات والآراء على الأخبار المنشورة المتعلقة بالنيابة العامة، وإبداء الرأي فيما يستوجب إصدار بيانات أو إعلانات أو الرد عليه بتعليقات من قبل الإدارة.

• تحركات إيجابية لوحدة الرصد والتحليل في حالات وقوع الجرائم

اتخذت وحدة الرصد والتحليل، موقفا إيجابيا في عدد من الجرائم التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، وكان باديا في موقف النيابة العامة من ضبط المتهمين والتحقيق معهم الدور الإيجابي الذي يمكن لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك لوحدة الرصد والتحليل القيام به.

تتبعت هذه الورقة كافة بيانات النيابة العامة التي تضمنت دورا لوحدة الرصد والتحليل منذ إنشائها في نوفمبر ٢٠١٩، وحتى نهاية مايو ٢٠٢١، لتحليل الدور الذي قامت به إيجابا وسلبا، وتعزيزا للدور الإيجابي الذي يمكن للوحدة تعظيمه في مواجهة الجرائم التي يتم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

لعبت وحدة الرصد والتحليل دورا هاما في تتبع عدد من الجرائم، ومنها الجرائم التي تمس الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، والجرائم الجنسية، والجرائم بحق اللاجئين.

- جرائم بحق أطفال رصدتها وحدة الرصد والتحليل

كان من أبرز الجرائم التي وقعت بحق أطفال وتتبعتها وحدة الرصد والتحليل، قضية هتك عرض طفلة حي المعادي وإحالة المتهم فيها للمحاكمة الجنائية، كما قررت النيابة حبس أب لرضيعة بتهمة الشروع في قتلها وتعريض حياتها للخطر، بعد رصد تداول مقطع فيديو للأب يخلع عن الرضيعة ملابسها ويهدد بإحراقها.
قررت النيابة العامة حبس متهم بهتك عرض طفل بالقاهرة الجديدة، وذلك بعد رصد تداول مقطع فيديو يظهر استدراج الطفل وهتك عرضه بالسيارة، ورغم أن الواقعة لم تكن لتحال للتحقيق لولا تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن النيابة شددت على ضرورة منع نشر مثل هذه المقاطع حتى وإن كان الغرض حسنا، وتقديمها للنيابة وجهات الاختصاص.

أعاد التداول الواسع لمقطع فيديو للسيدة أماني البيومي، تشكو فيه تبرئة المتهم بهتك عرض طفلها المصاب بالتوحد، قضيتها للقضاء بعد طعن النائب العام على الحكم، فضلا عن التحقيق في شكواها باعتداء ذوي المتهم عليها وطفلها.

رصدت وحدة الرصد والتحليل، تداول مقطع فيديو لسيدة تشكو من تعدي زوجها عليها وعلى طفلتهما البالغة أربعة أشهر، وأحيلت الواقعة للتحقيق وتم حبس المتهم احتياطيا لشروعه في قتل الطفلة، كما أمر النائب العام، بحبس والدة رضيعة على ذمة التحقيقات لاتهامها بالشروع في قتلها وتعريض حياتها للخطر، وذلك بعد رصد تداول صور ومعلومات عن تعذيب الرضيعة بالحرق والضرب.

كما أمرت النيابة بحبس سيدة ٤ أيام على ذمة التحقيقات، لاتهامها باستغلال طفلين في خدمتها قسرا وتنمرها بهما والسخرية منهما، وذلك بعد رصد تداول مقطع فيديو، يظهر السيدة تجبر أحدهما على غسل قدميها وغسل وجهه بالماء الذي تضع قدميها فيه، وتأمر الآخر بتدخين سيجارة مع السخرية منهما.

- جرائم رصدتها وحدة الرصد والتحليل بحق أجانب ولاجئين

اهتمت وحدة الرصد والتحليل بتتبع بعض الجرائم بحق اللاجئين والأجانب، والتي تداولها مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع وطالبوا بالتحقيق فيها، ومن أبرز تلك القضايا التحقيق مع شبان اعتدوا على فتاة سودانية بمدينة نصر، وقررت النيابة حبس المتهمين بهتك عرض المجني عليها بالقوة.

كما أمرت النيابة بحبس أربعة متهمين لاحتجازهما طفلين سودانيين بينهما فتاة وتعذيبهما بدنيا في عين شمس، وذلك بعد رصد تداول مقطع فيديو للتنمر والاعتداء بالضرب على الطفل، كما رصدت الوحدة تداول مقطع فيديو للتنمر بطفل سوداني وإلقاء الحجارة عليه، وأمرت النيابة بحبس متهمين اثنين احتياطيا على ذمة التحقيقات.

مع بدء انتشار فيروس كورونا، رصدت وحدة الرصد والتحليل تعرض أجنبي للسخرية بدعوى إصابته بفيروس كورونا، ودفع سائق السيارة له للنزول منها مما عرض حياته للخطر، بينما قام شخص بنشر مقطع فيديو للواقعة على مواقع التواصل الاجتماعي، وقرر النائب العام حبس السائق والمصور أربعة أيام على ذمة التحقيقات، لاتهامهما بالتمييز بين الأفراد وتكدير السلم العام، وإذاعة أخبار كاذبة وإلقاء الرعب بين الناس، ونشر معلومات خاصة بالغير بالكذب دون رضاه، وتعمد تعطيل حركة المرور.

- جرائم جنسية رصدتها وحدة الرصد والتحليل

رصدت وحدة الرصد والتحليل مجموعة من الجرائم الجنسية التي تداولها مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، وانتقلت بعدها للتحقيق والمحاكمة الجنائية، ومنها الاتهامات الموجهة لأحمد بسام زكي، حيث أمرت النيابة بحبسه لاتهامه بالشروع في مواقعة فتاتين بغير رضاهما، وهتكه عرضهما وفتاة أخرى بالقوة والتهديد، وكان بينهن فتاة لم تبلغ ١٨ عاما، كما أمرت النيابة بضبط المتهمين بالتعدي على فتاة فندق فيرمونت، ووضعهم على قوائم المنع من السفر وترقب الوصول.

أجرت النيابة تحقيقاتها في اتهام طبيب بهتك عرض فتاتين، وذلك بعد رصد مطالبات مستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي للتحقيق مع المتهم واتخاذ إجراءات قانونية ضده لاتهامه في غير الواقعتين، ورغم أن النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي كان السبيل لتحريك التحقيقات في تلك القضية أيضا، فقد دعت النيابة مجددا لوقف تداول المعلومات حول المتهم والوقائع المنسوبة له والتوجه للنيابة للإدلاء بما لديهم من معلومات.

بعد رصد وحدة الرصد والتحليل لتداول شكاوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تحرش طباخ يعمل بدار أيتام بالفتيات المقيمات بالدار، وقررت النيابة حبس المتهم بعد التحقيق معه، وتبين لاحقا علم عدد من المسؤولين بالدار بالأمر والاكتفاء بطرده دون التحقيق معه ومحاسبته.

بعد عامين من حفظ شكوى أمل عبدالحميد، ضد شخص اتهمته بمواقعتها كرها، وبعد فشلها في إثبات نسب طفلتها، أعاد تداول مقطع فيديو لها للمطالبة بإعادة التحقيق قضيتها للفحص مرة أخرى بعد رصد وحدة الرصد والتحليل للتداول الواسع لمقطع الفيديو، ولاحقا أثبت نسب طفلتها للمتهم وأمر النائب العام بحبسه.

- **جرائم بحق أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين**

حركت النيابة العامة عددا من القضايا بعد رصد وحدة الرصد والتحليل، لوقائع اعتداء على أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، حيث حبست اثنين تنمرا على أحد ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بعد رصد الوحدة لتداول صور لشخص معلق على جدار عقار تحت الإنشاء بهدف السخرية منه والتنمر عليه.

بعد تداول مقطع فيديو لشخص يثير كلب ويدفعه لعض شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة وإرهابه، قررت النيابة حبس شخصين على ذمة التحقيقات، لاتهامهما بتعريض أمن وحياة شخص معاق للخطر ونشر مقطع فيديو يسيء له، كما أمرت بحبس ٥ متهمين في واقعتي تعد على اثنين من ذوي الإعاقة بتهمة تعريض أمنهما وسلامتهما للخطر والإساءة إليهما، بعد رصد التداول الواسع لمقطعي فيديو يدفع شبان في أحدهما مسن معاق في ترعة، وفي الآخر يقذفونه بالحجارة.

أمر النائب العام بحبس سيدة أربعة أيام على ذمة التحقيقات، لاتهامها بالاعتداء على المبادئ والقيم الأسرية في المجتمع المصري، وانتهاكها حرمة الحياة الخاصة لسيدة مسنة والمكلفة بخدمتها، وذلك بالتقاطها مشهدا لها تبكي فيه متوسلة إليها لتقضي حاجتها، وانتهاكها لخصوصيتها بنشرها المشهد عن طريق الشبكة المعلوماتية دون رضاها.

• كيف حادت الوحدة عن دورها الأساسي وأصبحت رقيبا على أخلاق المجتمع

رغم الدور الإيجابي الذي قامت به وحدة الرصد والتحليل في دفع بعض مرتكبي الجرائم التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي نحو المحاكمة، وأهمية دورها في رصد القضايا الخاصة ببعض الفئات كالأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين والمسنين والناجيات من الجرائم الجنسية، فإنها مزجت ذلك بدور آخر سلبي.

تتبعت هذه الورقة كافة بيانات النيابة العامة التي تضمنت دورا لوحدة الرصد والتحليل منذ إنشائها في نوفمبر ٢٠١٩، وحتى نهاية مايو ٢٠٢١، لتحليل الدور الذي قامت به إيجابا وسلبا، وأسفرت التدخلات السلبية للوحدة عن انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، وانتهاك الحقوق الشخصية للمواطنين واختراق خصوصيتهم، فضلا عن تشجيع المواطنين على تتبع سلوك وأفكار بعضهم البعض.

كانت صانعات المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، هدفا لتتبع وحدة الرصد والتحليل، بالإضافة لحملات الهجوم التي شنها عدد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لاعتراضهم على المحتوى الذي تقدمنه أو اعتراضا على مظهرهن، ليتحولن لـ«ترند» أخذهن لاحقا للمحاكمة ووصل ببعضهن للسجن، وتمثل الحملات التي تم شنها بحقهن اختراقا لخصوصيتهن، وانتهاكا لحقهن في الرأي والتعبير، ومن بينهن حنين حسام، ومنة عبدالعزيز، وسما المصري، وشيري هانم وزمردة.

امتدت الرقابة الأخلاقية للنيابة العامة ووحدة الرصد والتحليل، لحريات المواطنين الشخصية أيضا، حيث باشرت النيابة العامة، تحقيقاتها في واقعة وصفتها بازدراء الدين الإسلامي، وذلك بناءا على رصد الوحدة، لتداول صورة من محادثة نصية لأحد الأشخاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرة أنها تشكل جريمة ازدراء للدين الإسلامي وللرسول، وذلك رغم أن تداول صور لمحادثة خاصة يعد انتهاكا للخصوصية لا يجب أن يشجعه القائمون على القانون.

وكان من بين القضايا التي تمس الحريات الشخصية للمواطنين، رصد وحدة الرصد والتحليل، لشكاوى مجموعة من قاطني مدينة الرحاب، ضد مستأجر فيلا بسبب إقامته حفلا غنائيا، ولاحقا أحيل ثلاثة متهمين محبوسين للمحاكمة الجنائية لاتهامهم بإقامة فعالية تتطلب تجمعات بالمخالفة لقرار رئيس الوزراء بتعليق التجمعات كإجراءات احترازية لمواجهة فيروس كورونا.

رغم عدم توجيه اتهامات أخرى للمتهمين، فإن بيان النيابة أشار لمشاركة مواطنين وفتيات لسن فوق مستوى الشبهات، كما وصفهن، بالإضافة لتضرر قاطني المدينة من وجود راقصات في الحفلات التي تقام في شهر رمضان، ورغم مخالفة إجراءات الحظر والتي تستوجب المحاسبة القانونية بالفعل، فإن الاستناد لشكاوى بعض السكان والاتهام بإقامة حفلات مشبوهة دون إثبات أو تحقيق يمثل اعتداءا على الخصوصية والحياة الخاصة، وإساءة للمتهمين دون سند قانوني، ومؤشرا واضحا للرقابة الأخلاقية التي تمارسها النيابة وبعض مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي على المواطنين.

خامسا: مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي خلف القضبان

بدأت معظم قضايا مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي عبر تداول وانتقادات واسعة من مجموعة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي للمحتوى الذي يتم نشره، وهو ما تقوم برصده وحدة الرصد والتحليل، بالإضافة لمطالبة بعض المستخدمين للنيابة العامة للتحقيق معهم ومحاكمتهم.

أدانت ١٥ مؤسسة حقوقية، في مايو الماضي، استمرار السلطات المصرية في استجواب ومحاكمة صانعات المحتوى بتطبيقي «تيك توك» و«لايكي»، وطالبتها بوقف هذه المحاكمات وإخلاء سبيل المتهمين وإغلاق هذه القضايا، وشددت على أهمية التزام السلطات بضمان الحق في حرية التعبير، بما في ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دون قيود تعسفية.

وشهد عام ٢٠٢٠ إحالة ١١ متهمًا إلى المحاكمة بسبب نشر محتوى على تطبيقي «تيك توك» و«لايكي»، وهم ثماني صانعات محتوى، ومدير صفحة إحداهن، واثنين من الموظفين التابعين لتطبيق «لايكي»، ولا زال سبعة من المتهمين قيد الحبس، وهم: أربعة متهمين محبوسون على ذمة المحاكمة، وثلاثة متهمين يقضون أحكامًا بالسجن.

قائمة المتهمين بناء على بلاغات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لا تضم صناع المحتوى فقط، فمنهم مواطنون تم القبض عليهم بعد شكاوى جيرانهم على مواقع التواصل الاجتماعي من تنظيمهم حفلات في شهر رمضان، وهو ما يصعب معه حصر العدد الحقيقي لضحايا البلاغات الإلكترونية.

وتضم قائمة مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي الذين تم ملاحقتهم قضائيا، ريناد عماد، حنين حسام، بسنت محمد، مودة الأدهم ومدير صفحتها أحمد سامح، منار سامي، هدير الهادي، أشرف رمضان، عبدالله جمعة، شريفة رفعت المعروفة بشيري هانم وابنتها زمردة، سما المصري، والعاملين بموقع «لايكي»، أحمد صلاح، محمد علاء الدين، محمد عبدالحميد، ومنة عبدالعزيز التي تم إخلاء سبيلها لاحقا.

في السطور التالية نتتبع الإجراءات التي تم اتخاذها بحق عدد من صناع المحتوى، لتحليل دور وحدة الرصد والتحليل، في إحالتهم للتحقيق، ومن ثم موقف النيابة العامة التي أحالتهم للمحاكمة.

• حنين حسام.. براءة واحدة لا تكفي

بدأت قضية حنين، عندما قرر عدد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي مهاجمتها بكثافة ومطالبة النيابة العامة بالتحقيق معها، وذلك على خلفية فيديو بثته على منصة «تيك توك» وأعلنت فيه إنشاء وكالة على تطبيق «لايكي» للبث الحي، ويمكن للفتيات العمل كمذيعات من خلال التطبيق والحصول على دخل يتراوح بين ٣٦ و٣ آلاف دولار بحسب عدد المشاهدات والإعجابات التي تحصل عليها المذيعة، تعرضت حنين، لهجوم حاد، وهو ما تلقفته وحدة الرصد والتحليل، ليتم القبض عليها من منزلها في أبريل ٢٠٢٠.

أثناء التحقيقات عرضت النيابة على حنين، صور من حساباتها على تطبيقات «تيك توك» و«لايكي» و«انستجرام»، وأكدت الفتاة امتلاكها للحسابات، وأنها لم تقم بأفعال مسيئة وأن تطبيق «لايكي» لا يحوي غرف مغلقة للمحادثات، وأنها دعت من يملك موهبة كالغناء أو التمثيل أو الطبخ للانضمام للتطبيق.

أمرت النيابة في ٢٣ أبريل، بحبس حنين، أربعة أيام على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٤٩١٧ لسنة ٢٠٢٠، وافتتحت بيانها بالآية القرآنية «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا»، وتحدثت بالإضافة للاتهامات الموجهة لحنين، عن حدود مصر الرابعة والتي قررت النيابة حراستها، كما دعت مستخدمي تلك المواقع للمساهمة في معاونة أجهزة الضبطية القضائية والإدارية لحراسة تلك الحدود المستحدثة.

جدد قاضي المعارضات حبس حنين ١٥ يومًا لاحقا، وفي ٧ مايو قرر قاضي المعارضات إخلاء سبيل حنين بكفالة ٥٠ ألف جنيه، لكن النيابة كانت مقتنعة بضرورة استمرار حبسها فاستأنفت على القرار، وقبلت غرفة المشورة استئناف النيابة وقررت استمرار حبسها ١٥ يومًا.

بعد شهر من إخلاء السبيل المعطل، قرر قاضي المعارضات في ٨ يونيو قبول الاستئناف المقدم من دفاع حنين، وإخلاء سبيلها بكفالة ١٠ آلاف جنيه، لكن النيابة كانت مصرة على استمرار حبسها، هذه المرة وبعد ثلاثة أيام فقط من قرار إخلاء سبيلها الثاني أحالت النيابة في ١١ يونيو ٢٠٢٠ حنين ومودة الأدهم و٣ آخرين إلى المحاكمة الجنائية مع استمرار حبسهم، وإعادة حبس حنين بعد مواجهتها بدليل جديد.

حكمت المحكمة الاقتصادية، في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ بمعاقبة حنين حسام ومودة الأدهم وثلاثة آخرين بالحبس عامين وتغريم كل منهم ٣٠٠ ألف جنيه، في اتهامهم بالتعدي على القيم والمبادئ الأسرية، وإنشاء حساب واستخدامه بغرض تنفيذ تلك الجريمة، ولكن الدائرة الثالثة جنح مستأنف بمحكمة القاهرة الاقتصادية، أصدرت في يناير من العام الجاري، حكما ببراءة حنين حسام من التهم المنسوبة إليها.

تبرئة حنين، لم تكن كافية لوضع حد للملاحقة القضائية والإدانة المجتمعية التي لحقت بالفتاة وإقناع النيابة بإخلاء سبيلها، حيث قررت النيابة استدعائها فلم يتم إخلاء سبيلها وقررت حبسها أربعة أيام على ذمة القضية ٤٩٧١ لسنة ٢٠٢٠، قرر قاضي المحكمة الجزئية في ٢٦ يناير إخلاء سبيل حنين، بكفالة ٥٠٠٠ جنيه، ولكن النيابة استأنفت على القرار أيضا.

رفض قاضي جنح مستأنف شمال القاهرة، استئناف النيابة في ٢٧ يناير ٢٠٢١، وأيد قرار إخلاء سبيلها بكفالة ٥٠٠٠ جنيه، واستعادت حنين، حريتها بعد عشرة أشهر خلف القضبان، ولكن إخلاء سبيلها لم يضع حدا لملاحقتها قضائيا.

أحالت النيابة، حنين، ومودة الأدهم وآخرين، لمحكمة الجنايات، في مارس ٢٠٢١ في اتهامهم بالإتجار بالبشر، وكانت الاتهامات التي وجهتها نيابة شمال القاهرة لحنين، جزءا من الاتهامات التي برأتها منها محكمة مستأنف القاهرة الاقتصادية في يناير من العام الجاري.

اتهم قرار الإحالة الذي أصدرته نيابة شمال القاهرة، حنين، بأنها «تعاملت في أشخاص طبيعيين هن المجنى عليهن، واللتان لم يتجاوزا الثامنة عشر من العمر، والمدعوة روان س والمدعوة سارة ج وأخريات، وذلك بأن استخدمهن بزعم توفير فرص عمل لهن تحت ستار عملهن كمذيعات من خلال أحد التطبيقات الإلكترونية للتواصل الاجتماعي «تطبيق لايكي» يحمل في طياته بطريقة مستترة دعوات للتحريض على الفسق والإغراء على الدعارة بأن دعتهن على مجموعة تسمى «لايكي الهرم» أنشأتها على هاتفها ليلتقوا فيها بالشباب عبر محادثات مرئية وإنشاء علاقات صداقة».

قررت جنايات جنوب القاهرة، في أبريل ٢٠١٢١ ضبط وإحضار حنين، كما قررت تأجيل محاكمتها في الإتجار بالبشر إلى ١٨ مايو ٢٠٢١ للاستماع لمرافعة الدفاع، وتم تأجيلها لاحقا لجلسة ٢٠ يونيو للحكم.

- سما المصري

أمر النائب العام، بحبس سما المصري، أربعة أيام على ذمة التحقيقات، في ٢٧ أبريل ٢٠٢٠ ومدها قاضي المعارضات لخمسة عشر يوما، في اتهامها بنشر صور ومقاطع مصورة خادشة للحياء العام عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وإتيانها علانية أفعال مخلة فاضحة، وإعلانها بالطرق المتقدمة دعوة تتضمن إغراءا بالدعارة ولفت الأنظار إليها، واعتدائها على مبادئ وقيم أسرية في المجتمع المصري، وإنشائها وإدارتها تلك المواقع والحسابات على الشبكة المعلوماتية بقصد ارتكاب الجرائم المذكورة.

وجاءت الإجراءات ضد الراقصة سما المصري، عقب تقرير لوحدة الرصد والتحليل، رصد تداولا واسعا بمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة لصور ومقاطع مصورة لها، كما أشارت النيابة لتلقيها عبر صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي عدد كبير من الشكاوى ضدها، وأبلغوا عن حساباتها والمواقع التي تنشر خلالها، وعليه أمر النائب العام باتخاذ إجراءات التحقيق.

نفت سما، أمام النيابة ما نسب إليها، وأنكرت نشر أي مقاطع مخلة تحتوي على إيحاءات جنسية، أو دعوة للفسق أو خدش الحياء العام بمواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدة مسؤوليتها فقط عن مقاطع نشرتها على حساباتها الرسمية والتي تتضمن تسجيلا لأنشطتها اليومية، نافية مسؤوليتها عن المقاطع موضع الشكاوى والتي صورتها واحتفظت بها على هاتفها دون نشرها حتى سرق الهاتف في يونيو ٢٠١٩ فانتفت مسؤوليتها عن نشرها بسرقته، بحسب أقوالها أمام النيابة.

واختتمت النيابة بيانها بالتأكيد على التزامها بالتصدي لمثل تلك الجرائم الخادشة للحياء، المتعدية على المبادئ العامة وقيم المجتمع العريق، داعية إلى التفريق بين حقوق التعبير والإبداع الحر ودعاوى الابتذال والإباحية والسعي لجني المال بطرق مخلة غير مشروعة.
لاحقا أحالت نيابة شمال القاهرة، سما المصري، للمحكمة الاقتصادية، وقررت محكمة جنح القاهرة الاقتصادية، في ٢٧ يونيو معاقبتها، بالسجن ٣ سنوات وتغريمها ٣٠٠ ألف جنيه ووضعها تحت المراقبة ٣ سنوات، وذلك في اتهامها بـ «خدش الحياء العام»، في القضية رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٢٠.

تم تحريك دعوى أخرى ضد سما، أمام المحكمة الاقتصادية، واتهمتها النيابة بالتحريض على الفسق والاعتداء على قيم المجتمع، في القضية رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠٢٠، وكانت أحرازها ٥ فيديوهات، وقالت سما، للمحكمة، إنها طلبت التحقيق معها في الفيديوهات موضع القضية الجديدة في ذات القضية الأولى لأنها تحتوي ذات المضمون، وهو ما رفضته النيابة، كما دفع محاميها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

بعد ثلاثة أشهر من الحكم الأول بحبس سما، قضت المحكمة الاقتصادية في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠، بحبسها سنتين وغرامة ٣٠٠ ألف جنيه، لاتهامها بنشر فيديوهات جنسية محتواها التحريض على الفسق والاعتداء على قيم المجتمع، ثم قضت محكمة جنح مستأنف المحكمة الاقتصادية في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، بإلغاء حبس سما عامين وتخفيف الحكم لسنة وغرامة ١٠٠ جنيه والمراقبة سنة لإدانتها بالتحريض على الفسق والفجور والاعتداء على قيم ومبادئ المجتمع.

تقدمت سما، باستشكال لوقف تنفيذ الحكم بحبسها لحين نظر محكمة النقض في الطعن الذي تقدمت به على الحكم بحبسها سنتين وتغريمها ٣٠٠ ألف جنيه، وفي ٣ فبراير من العام الجاري رفضت المحكمة استشكال سما، ورفضت وقف تنفيذ الحكم، وقررت استمرار حبسها وقضاء باقي العقوبة المقررة عليها، كما رفضت في ١٤ من الشهر نفسه استشكالا آخر لوقف حبسها سنة.

- ## منة عبدالعزيز.. ناجية ومتهمة

ظهرت منة عبدالعزيز، في مقطع فيديو تتحدث فيه عن تعرضها للاغتصاب من أصدقائها وبمساعدة من صديقاتها، كانت الكدمات تغطي وجه الفتاة، ولكنها عادت لاحقا لتؤكد صلحها مع الشاب الذي اتهمته سابقا باغتصابها، وتم تداول مقطعي الفيديو بشكل كبير، ليرسو لدى وحدة الرصد والتحليل.

قررت النيابة العامة، التحقيق في واقعة اغتصاب منة عبدالعزيز والتعدي عليها، بناء على تقرير أعدته وحدة الرصد والتحليل، عن وقائع منسوبة للمتهمين باغتصابها والاعتداء عليها، وأمرت النيابة في ٢٨ مايو ٢٠٢٠ بضبط منة وستة آخرين للتحقيق معهم، وهو تحرك يمثل الدور الحقيقي الذي يجدر بوحدة الرصد القيام به لرصد الجرائم، ولكن النيابة لم تتخل رغم ذلك عن توبيخ الضحية بل وحبسها لمخالفتها المعايير الأخلاقية التي تفترضها.
أكد بيان النيابة تعرض منة، للمواقعة كرها وهي قاصر، وهتك العرض بالقوة والتهديد، والسرقة بالإكراه، والضرب، ولكن النيابة قررت القيام بدورها الذي اقتنصته لنفسها لتأديب المواطنين بناء على حكمها على أخلاقهم لا جرائمهم أو تجاوزهم للقانون، حيث أمرت في ٣٠ مايو، بحبس منة كمتهمة مع الستة الآخرين على ذمة التحقيقات، مشيرة إلى أنها ارتكبت جرائم تستأهل عقابها دون الإشارة لتلك الجرائم، وأرجعت تلك الجرائم لحداثة سنها، ومرورها بظروف اجتماعية قاسية، وفقدها الأهل والمأوى.

عادت النيابة في ذات البيان، للحديث عن المخاطر التي تتسلل عبر المنافذ الإلكترونية والحدود السيبرانية، التي لا تخضع لأي رقابة، مضيفة في موضع آخر أن «مفهوم الرقابة الاجتماعية والتربية السوية غير قاصر على أولياء الأمور من الآباء أو من يقوم مقامهم في غيابهم، بل هي مسؤولية مشتركة بين الأهل والمجتمع والمؤسسات دون المساس بالحريات»، ولكن تأكيد النيابة المتكرر على عدم المساس بالحريات لم يكن ذا صدى في الواقع حيث تم قمع حريات صانعات المحتوى في التعبير عن أرائهن، وملاحقتهن مجتمعيا وقضائيا، وصولا للحكم بسجن بعضهن.

وبعد عشرة أيام من حبس منة قرر النائب العام، في ٩ يونيو، استبدال قرار الحبس بإلزامها بعدم مبارحة أحد المراكز المخصصة لاستضافة وحماية المرأة المعنفة، وإدخالها ببرامج تأهيلية لإصلاحها، ورغم أن إيداع منة في دار رعاية يضمن ظروفا أفضل من حبسها احتياطيا، فإن القرار بإلزامها بعدم مبارحة دار الرعاية يبقى تقييدا لحريتها.
أحالت النيابة العامة ٦ متهمين بينهم فتاتين لمحكمة الجنايات، في ٢٦ يوليو ٢٠٢٠، لاتهام أحدهم بخطف منة، بالتحايل والإكراه، واقتران تلك الجناية بمواقعتها كرها، واتهام الآخرين بهتك عرضها بالقوة والتهديد وسرقتها بالإكراه، وانتهاك حرمة حياتها الخاصة، وضربها، وإتلاف هاتفها، وتهديدها بإفشاء أمور مخدشة بشرفها.

تم إخلاء سبيل منة، من قسم الطالبية في سبتمبر ٢٠٢٠، ولاحقا قضت المحكمة الاقتصادية، في ٢٣ فبراير ٢٠٢١، بحبس اثنين من المتهمين بالاعتداء على منة، عامين وتغريم كل منهما ٢٠٠ ألف جنيه، وقضت محكمة جنايات الجيزة في مايو ٢٠٢١، بسجن المتهم الأول ١١ سنة وغرامة ١٤ ألف جنيه، فيما حصل المتهم الثاني على ٩ سنوات وغرامة ١٤ ألف جنيه، وحصل الثالث على ٩ سنوات سجن و١٠ آلاف جنيه غرامة، وحصل الرابع على ٤ سنوات سجن وغرامة ١٠ آلاف جنيه، فيما حصل المتهم الخامس على ٤ سنوات سجن وغرامة ١٠٥ آلاف جنيه غرامة، وحصل المتهم السادس والأخير على البراءة.

سادسا: خاتمة وتوصيات

يجب على السلطات المصرية، احترام الحق في حرية الرأي والتعبير، كأحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور المصري، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المحتوى المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، والتوقف عن ملاحقة صناع المحتوى قضائيا ومجتمعيا.

توفر ساحات التواصل الاجتماعي، مساحة واسعة لعرض الآراء والأفكار المختلفة ونقدها وتقويمها وقبولها أو رفضها، ولا يجب بحال من الأحوال أن يتم جر الاختلافات الفكرية والثقافية والاختلافات في الرأي بين رواد تلك المواقع لساحات القضاء، فالجريمة ليست صناعة المحتوى ولكنها محاكمة صناعه لاختلاف النيابة وبعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي مع أفكارهم وطريقتهم في التعبير.

المجتمع المصري مجتمع متنوع الثقافات والأفكار، واتجاه النيابة لمحاكمة صناع المحتوى بدعوى الاستجابة لدعوات بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي لمحاسبتهم، يمثل جورا على حقوق مواطنين آخرين في المعرفة وقبول أو ترك المحتوى المقدم، كما يحرم صناع المحتوى من حقهم في التعبير عن آرائهم.

ولعل أولى الخطوات الواجبة للخروج من الأزمة، هو الرجوع عما ترتب على هذا المسار الذي ينتهك حقوق المواطنين، وذلك من خلال:

- وقف المحاكمات بحق صناع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، وإخلاء سبيل المتهمين، والتوقف عن حملات التشويه المجتمعي بحقهم.
- التزام وحدة الرصد والتحليل، بدورها في رصد الجرائم الحقيقية التي تمس أمن وسلامة المواطنين وتنتهك حقوقهم، وعدم تجاوزها لقضايا تمس حرية الرأي والتعبير.
- تحاور النيابة مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حريات الرأي والتعبير، للمساهمة في ضبط مسار الرقابة الأخلاقية على المواطنين الذي تتبعه النيابة وينتهك حقوقهم في التعبير عن آرائهم.
- تعديل المواد القانونية المطاطة والتي يتم استخدامها للتنكيل بصناع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، وخصوصا المادة ٢٥ من قانون جرائم تقنية المعلومات، والخاصة بتهديد قيم الأسرة، والتي تم استخدامها للتنكيل بصناع المحتوى.